

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، حسين السكران .

التميز الأول :

التمييز :

مساعد نائب عام الجنايات الكبرى .

التمييز ضدهم :

١ -

٢ -

٣ -

التمييز الثاني :

التمييز :

وكيله المحامي

التمييز ضده :

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٩ و ٢٠١٥/٢/١١ تقدم المميزان بهذين التمييزين للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٣/٥٩١) تاريخ ٢٠١٥/١/٢٨ المتضمن وضع المميز الأول بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم وإعلان براءة باقي المميز ضدهم في التمييز الثاني.

طالبين قبول التمييزين شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه .

ويتلخص سبب التمييز الأول بما يلي :

=====

- جاء القرار المطعون فيه مشوباً بعيب الخطأ في تأويل القانون وتفسيره وبالتالي في تطبيقه على الوقائع ذلك أنه طالما كان من الثابت للمحكمة تواجد المميز ضدهم في مسرح الجريمة وبحوزتهم أدوات حادة وراضية وأن حضورهم لم يكن عرضياً وأن المشاجرة التي نتجت عنها إصابة المجني عليه كانت على مرحلتين وبالتالي فإن وجودهم كان مقصوداً منه الاشتراك في المشاجرة والشد من أزر بعضهم البعض فإن مقتضى ذلك تعديل وصف التهمة المسندة إليهم من الاشتراك الأصلي إلى الاشتراك التبعية (التدخل) وليس إعلان براءتهم ذلك أن وجودهم قوى تصميم الجاني على ارتكاب جريمته وكان بهدف مساعدته على ذلك .

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :

=====

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى ولم تطبق القانون على الوقائع وأن قرارها غير معلل تعليلاً سليماً وفيه فساد بالاستدلال .

٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى ولم تعتبر ما قام به المميز محمد دفاعاً شرعياً حيث إن المشتكي هجم على منزله وضربوا والده علماً أن المميز لم يكن طرفاً في المشاجرة بل تدخل لحل الخلاف وعمل شاي للخصمين إلا أنهم اعتدوا عليه وعلى والده بالضرب وقام بالدفاع عن نفسه .

٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى ولم تأخذ بإسقاط الحق الشخصي حيث إن المصاب يقيم خارج البلاد في جمهورية مصر العربية قد أرسل وكالة إلى شقيقه تحمل الرقم _____ تاريخ ٢٠١٤/١١/٢٤ مصدقة حسب الأصول وبناءً عليها قام شقيقه المشتكي بإسقاط حقه الشخصي لدى كاتب عدل محكمة جنوب عمان بموجب الإقرار العدلي رقم () تاريخ ٢٠١٤/١١/٢٤ مصدق حسب الأصول القانونية هذا يعتبر بينة رسمية لا يطعن بها إلا بالتزوير إلا أن محكمة الجنايات الكبرى خالفت القانون ولم تأخذ بها الأمر الذي يعيب قرارها ويجعله محلاً للفسخ .

٤- إن المشتكي حرر وكالة خاصة تحمل الرقم () لدى القنصل الأردني في سفارة المملكة الأردنية الهاشمية في القاهرة بصفته كاتب عدل إلى ليقوم نيابة عنه بإسقاط حقه القانوني والشخصي في القضية الجزائية رقم (٢٠١٣/٥٩١) جنایات كبرى عن كل من والمميز

ومصدقة حسب الأصول وبموجب هذه الوكالة قام بتنظيم إقرار عدلي لدى كاتب عدل محكمة بداية جنوب عمان رقم (٢٠١٥/٢٩٢٧) تاريخ ٢٠١٥/٣/٢٢ وبعد صدور القرار المميز ويتضمن إسقاط الحق الشخصي عن المتهمين والمميز

في القضية المميزة رقم (٢٠١٣/٥٩١) جنایات كبرى مصدق حسب الأصول فإنني أرفق لمحکمتمكم الصورة الأصلية المصدقة عن إسقاط الحق الشخصي والوكالة الخاصة مصدقة حسب الأصول .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وقبول الأول موضوعاً ونقض القرار المطعون فيه ورد التمييز الثاني موضوعاً وتأيد القرار المطعون فيه .

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة
الجنابات الكبرى كانت قد أحالت المتهمين :

- ١
— ٢
— ٣
— ٤

١- جناية الشروع بالقتل بالاشتراك بحدود المواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات للمشتكى عليهم جميعاً .

٢- جناية إحداث عاهة وفقاً لأحكام المادتين (٣٣٥ و ٧٦) عقوبات بالنسبة للمشتكى عليهم جميعاً .

٣- جنحة حمل وحيازة أدوات حادة وراضة خلافاً لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات بالنسبة للمشتكى عليهم جميعاً .

وقد ساقَت النيابة العامة واقعة بنت علي أساس منها الاتهام الموجه للمتهمين
تمثلت بما يلي :

إنه وبحدود الساعة العاشرة من مساء يوم ١٤ / ٦ / ٢٠١١ وعلى إثر مشادات كلامية حصلت بين المجني عليه وذويه من جهة وبين المشتكى عليهم من الفريق الأول حصلت بين الفريقين مشاجرة جماعية أقدم على إثرها المشتكى عليهم على مهاجمة المجني عليه والإمساك به من الأمام وتثبيتته وغافله المشتكى عليا وضربه من الخلف بواسطة أداة راضة (قفل استيرنج) على رأسه ضربة قوية نافذة أحدثت كسراً في عظام الجمجمة وتهتكاً في مادة الدماغ حتى أن الأداة استقرت في رأسه وتم إسعافه إلى المستشفى على هذا الحال وبعد إجراء التداخلات الجراحية اللازمة له استقرت حالته على تخلف عاهة كلية دائمة تمثلت في شلل رباعي وفقدان القدرة

على النطق والبلع وتبين أن الإصابة شكلت خطورة على حياته وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

إنه بتاريخ ٢٠١١ / ٦ / ١٤ وبحدود الساعة العاشرة ليلاً توجه المدعو إلى منزل المدعو من أجل الاعتذار للأخير على إثر قيام أبناء شقيقه بالاعتداء عليه بالضرب فجلسا على سطح العمارة العائدة للمدعو وبرفقتهما المتهم وأبنائه كل من وأثناء ذلك حضر المدعو أ والمجني عليه كمال وبرفقتهما عدة أشخاص بحثاً عن المدعو فتدخل المتهم وأبنائه وحصلت مشاجرة جماعية فيما بين المتهم وأبنائه من جهة وعدد من الأشخاص من عائلة من ضمنهم المجني عليه وأثناء المشاجرة أقدم المتهم على ضرب المجني عليه . على رأسه بواسطة قضيب حديد له رأس مائل مدبب يستعمل كقفل ستيرنج لسيارة المتهم وقد دخل رأس القضيب الحديدي المدبب في رأس المجني عليه وأحدث تهتكاً في فروة الرأس وكسر منخفض مركب في عظام الجمجمة من الناحية الجدارية اليمنى والصدغية اليمنى نتج عنها تهتكاً في أنسجة وأعشية الدماغ مع نزف دموي داخل الدماغ وتحت أغشية الدماغ وتلف بجزء كبير بالمادة الدماغية وقد استقرت حالة المجني عليه بتخلف عاهة كلية دائمة تتمثل بالشلل الرباعي وفقدان النطق وعدم القدرة على البلع وعدم السيطرة على البول والغائط وتشنجات عصبية وعضلية وإن الإصابة التي تعرض لها المجني عليه شكلت خطورة على حياته وقدرت له مدة التعطيل بعشرة أشهر من تاريخ الإصابة وقد كان كل واحد من المتهمين يحمل أداة حادة أو راضة وجرت الملاحقة.

بتاريخ ٢٠١٥ / ١ / ٢٨ وفي القضية رقم (٢٠١٣ / ٥٩١) أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكماً المتضمن :

١- عملاً بالمادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهمين

بجناية حمل وحياسة أدوات حادة وراضة خلافاً لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) من قانون العقوبات والحكم على كل واحد منهم عملاً بالمادة (١٥٦) من قانون العقوبات بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة والراضة حال ضبطها وحيث إن المتهم قد أمضى المدة المحكوم بها عليه موقوفاً فتقرر المحكمة اعتبار العقوبة منفضة بحقه .

٢- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين
من الجرائم التالية :

- أ- جناية الشروع بالقتل بالاشتراك بحدود المواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات .
- ب- جناية إحداث عاهة دائمة وفقاً لأحكام المادتين (٣٣٥ و ٧٦) عقوبات وذلك لعدم قيام الدليل القانوني القاطع والمقتنع بحقهم .
- ٣- عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل بالاشتراك خلافاً لأحكام المواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات إلى جناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات .
- ٤- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل بوصفها المعدل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات قررت المحكمة الحكم على المجرم بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وإن المحكمة لا تأخذ بإسقاط الحق الشخصي من قبل شقيق المجني عليه وعمه ذلك أن المجني عليه قد استقرت حالته بتخلف عاهة كلية دائمة وهي الشلل

الرابعي وفقدان النطق مع تشجنات عصبية وعضلية الأمر الذي يعني بأن المجني عليه بحاجة إلى ولي أو وصي ينوب عنه في جميع تصرفاته القانونية وحيث إن أوراق الدعوى جاءت خالية مما يشير إلى أن أحدهما يعد ولياً أو وصياً على المجني عليه الأمر الذي يعني بأن إسقاط الحق الشخصي منهما غير مقبول قانوناً .

وعملًا بالمادة (٧٢) عقوبات قررت المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .

لم يرتضِ المتهم ومساعد نائب عام الجنايات الكبرى بالقرار قطعنا فيه بهذين التمييزين .

وعن أسباب التمييزين :

وعن سبب التمييز الأول نجد إن النيابة العامة لم تقدم أي دليل يربط المتهمين بالجرم المسند إليهم ذلك أن وجودهم في مسرح الجريمة لا يعني قيامهم بأي سلوك أو نشاط إجرامي مع المتهم ولانتفاء الأدلة بمواجهتهم فإنه يتعين إعلان براءتهم عما أسند إليهم وكما انتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه الأمر الذي يتعين معه رد هذا السبب .

وعن أسباب التمييز الثاني :

وعن السببين الأول والثاني الدائرين حول الطعن بوزن البينة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع وبعد استعراضها أوراق الدعوى وما قدم فيها من بيانات نجد :

أ- من حيث الواقعة الجرمية :

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى الواقعة التي اعتمدتها في تكوين عقيدتها وقناعتها بقرارها المطعون فيه وهي واقعة ثابتة لها أصلها الثابت في الدعوى وتصلح أساساً لبناء حكم عليها .

ب- من حيث التطبيقات القانونية :

فتجد المحكمة إن ما قام به المتهم من أفعال مادية تجاه المجني عليه تمثلت بإقدام المتهم على ضرب المجني عليه بواسطة سيخ حديد على رأسه مما أدى إلى تهتك في فروة الرأس وكسر منخسف في عظام الجمجمة من الناحية الجدارية اليمنى والصدغية اليمنى نتج عنها تهتكاً في أنسجة وأغشية الدماغ مع نزف دموي داخل الدماغ وتحت الأغشية الدماغية وتلف جزء كبير من المادة الدماغية وإن الإصابة التي تعرض لها المجني عليه شكلت خطورة على حياته كما استقرت حالة المجني عليه بتخلف عاهة كلية دائمة تمثلت بالشلل الرباعي وفقدان النطق وعدم القدرة على البلع وعدم السيطرة على البول والغائط وتشنجات عصبية وعضلية وحيث إن المتهم أقدم على ضرب المجني عليه بقضيب حديد له رأس مدبب على رأسه وهي أداة قاتلة باستعمالها وعلى منطقة الرأس وهو موقع خطر في جسم المجني عليه وإصابة المجني عليه بتهتك في فروة الرأس وكسر منخسف مركب في عظام الجمجمة من الناحية الجدارية اليمنى والصدغية وإصابة دماغ المجني عليه وحصول تلف في جزء من مادة الدماغ وإن هذه الإصابة شكلت خطورة على حياة المجني عليه فإنه يستدل منها على أن نية المتهم قد اتجهت إلى قتل المجني عليه وإزهاق روحه إلا أن النتيجة التي توخاها المتهم لم تتحقق لسبب خارج عن إرادته تمثل بالتداخل الجراحي والعملية المباشرة التي أجريت له فإن فعل المتهم هذا يشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات كما أنه وبالوقت ذاته وحيث إن حالة المجني عليه استقرت بتخلف عاهة كلية دائمة وهي الشلل الرباعي وفقدان النطق وعدم القدرة على البلع وعدم السيطرة على البول والغائط وتشنجات عصبية وعضلية فإن فعل المتهم يشكل أيضاً جناية إحداث عاهة كلية دائمة خلافاً لأحكام المادة (٣٣٥) من قانون العقوبات .

وحيث إن هذه الأفعال وكما أوضحنا أعلاه ينطبق عليها وصفان قانونيان وهو ما يعبر عنه بالتعدد المعنوي وفقاً لأحكام المادة (٥٧) من قانون العقوبات فإن المتهم يلاحق بالوصف الأشد وهو جناية الشروع بالقتل بحدود المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات .

وكما انتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه الأمر الذي يتعين معه رد هذين السببين .

وعن السببين الثالث والرابع الدائرين حول تخطئة محكمة الجنايات الكبرى من حيث عدم أخذها بإسقاط الحق الشخصي .

ف نجد إن (المميز) المتهم أرفق مع لائحة طعنه التمييزي وكالة عدلية تحمل الرقم () صادرة عن القنصل الأردني في القاهرة بصفته كاتب عدل يسقط فيها المشتكي حقه الشخصي عن المتهمين الأمر الذي يتعين معه نقض القرار المطعون فيه من حيث العقوبة فقط حتى تثبت محكمة الجنايات الكبرى من صحة المصالحة وبيان أثرها على العقوبة الأمر الذي يتعين معه قبول هذين السببين .

لذلك نقرر ما يلي :

١- رد التمييز الأول وتأييد القرار المطعون فيه فيما يتعلق بالمتهمين

٢- نقض القرار المطعون فيه على ضوء ردنا على أسباب التمييز

الثاني من حيث العقوبة فقط وتأييده فيما عدا ذلك فيما يتعلق بالمتهم (المميز)

٣- إعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٧ شوال سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٣/٧/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق ب. ع